

فيروس كورونا: في الحاجة إلى استجابة تقديمية أممية

تأملات في جائحة كوفيد 19 من قبل طاقم المعهد الدولي

أظهرت الأزمة الصحية التي سببتها جائحة كورونا جور النظام الاقتصادي العالمي. يجب أن تكون هذه الأزمة نقطة تحول نحو خلق أنظمة وهياكل وسياسات صحية، تكون دائمة القدرة على حماية المهمشين وتوفير حياة كريمة للجميع.

هذا المقال التحليلي هو نتيجة لنقاش جماعي خاضه موظفو المعهد الدولي (م.د.) حول الأبعاد المختلفة لجائحة كوفيد 19، مُعتمدين في ذلك على حكمة عديد الأصدقاء والحلفاء وأملين في أن يساهم تحليلنا هذا في ربط بعض جوانب هذه الأزمة الصحية المُتَشَعِّبة والمتواصلة لحدّ هذه اللحظة. نأملُ كذلك أن يوفّر هذا النصّ شيئاً من الدعم للحركات التي تُناضِل من أجل حماية الفئات الأكثرَ تهميشاً وفي سبيل بناء عالمٍ أكثر عدلاً.

تُلقِي هذه الأزمة الصحية الوبائية بظلالها على عالمٍ متأزّم أصلاً. وسيكون لها تأثيراً غير مُتكافئ على الفئات الأكثر هشاشة في مجتمعنا، خاصّة ببلدان الجنوب، إلا إذا تحرّكنا وطالبنا باستجابة عادلة في مواجهة الجائحة. هذه الأزمة هي بمثابة جرسٍ يدقُّ مُنبهاً إلى أنّ المنظومة الاقتصادية الرأسمالية الراهنة غير مؤهلةٍ لحماية صحّتنا كأفرادٍ أو كمجتمعاتٍ. ينبغي أن نعتبرَ من الدروس حتّى نهمز كوفيد 19 ونتصدّى للأزمة مُتعدّدة الأوجه التي نواجهُ (من تصاعد اللامساواة إلى أزمة المناخ)، ولننبني المُجتمع المُستدام والعاقل الذي ننشُد جميعاً.

الأولويات العاجلة: حماية الأكثر هشاشة جرّاء النظام العالمي الاقتصادي:

تنتشر هذه الجائحة في عالمٍ يفتقر بشدّة للإنصاف ويواجه بعدُ أزمة اجتماعية وبيئية مُتعدّدة الأبعاد. إذ يعيش المليارات من البشر في ظروف مُزرية وبالغة الهشاشة نتيجةً للنظام الاقتصادي العالمي الجائر، فلا يتمتعون بصحة جيّدة ولا بالامكانيات المادية الملائمة لمواجهة الفيروس أو للتعامل مع الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية المُنجرّة عنه. بالنسبة لغالبية الناس في بلدان الجنوب: من المُرجّح أن يكون هذا الوباء مدمراً بشكل خاصّ، نظراً للتركة الاستعمارية الثقيلة ولعقودٍ من المديونية والإصلاحات الهيكلية والعلاقات التجارية غير العادلة. كان نصيب النظم الصحية والاجتماعية من هذا الإرث نقصاً في التمويل وضعفاً بُنيوياً وخصّصَةً، ممّا يجعلها أقلّ جاهزية لمجابهة الوباء من نظيراتها المُجهّدة الآن في بلدان الشّمال. لذلك يتحمّم علينا أن نناضِل لضمان توجيه كلّ السياسات العامّة اليوم نحو دعم الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً بدلاً من مزيد مكافأة الأغنياء والأقوياء.

هذه بعض الإجراءات العاجلة المُمكن اتخاذها:

- انجاد الأفراد الذين فقدوا وظائفهم ومدخيلهم عوض انقاذ القطاع الصناعي فحسب

- تسخير النُّزل والمصحات الخاصّة والمؤسسات التي تُقدم خدمات كمالية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية العاجلة.
- منع عمالقة الصيدلة من استغلال الحاجة للأدوية والمعدّات الطبيّة لتحصيل الأرباح طوال فترة الجائحة.
- اشتراط أيّ دعم للمؤسسات بتحسين ظروف الشغل والممارسات وتعزيز حقوق العمال، بتبني ممارسات محافظة على البيئة، تقوية مشاركة العمال في اتخاذ القرار وانتهاج مبادرات لصالح المناخ.
- إعطاء الأولوية للمُشردين والمجتمعات المحليّة المهتمشة خاصة تلك التي عانت لفترات طويلة من التجريم والإقصاء، مثل مُستهلكي المخدرات وعملة الجنس والمهاجرين من دون وثائق، في التمتع بالدعم العمومي والخدمات الصحيّة.
- تمكين العاملين في الخطوط الأمامية لمواجهة الأزمة - أي العاملين في مجالي الصحة والرعاية، وعمال النظافة والفلاحين / المزارعين، العمال الزراعيين، والصيادين الذين يستمرون في إنتاج غذائنا - من أجور توفّر لهم حياة كريمة.
- إعادة توجيه الموارد: عوضاً عن الإنفاق العسكري وإعانة الشركات، يجب أن تُحوّل هذه الموارد نحو توفير الاحتياجات الاجتماعية والصحية العامة.
- دعم أنظمة الغذاء المحليّة والقطريّة على أُسس ضمان النفاذ للأرض والممارسات الفلاحية الايكولوجية، والسيادة الغذائية وانتاج الغذاء الصحي.
- إنهاء احتجاز وتجريم اللاجئين وإرساء سياسة حدودية قائمة على احتياجات الصحة العمومية بدلاً من سياسات القمع وعسكرة الحدود.
- اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الحقوق الأساسية وصحة الفئات الهشّة، بما في ذلك اللاجئين والعمال المهاجرين العالقين والنازحين بالداخل.
- دعم الشركات الصغيرة التي تكافح من أجل البقاء بدلاً من شركات المنصات العملاقة مثل "أمازون" التي تستفيد بعدد من الأزمة.
- إصدار عفو عاجلٍ عن السجناء السياسيين والجناة غير العنيفين، بمن فيهم من يواجهون اتهامات متعلّقة باستهلاك المواد المحظورة، وذلك للحدّ من الآثار الكارثية لانتشار الفيروس في السجون.

على الصعيد العالمي، من بين الاجراءات الواجب اتّخاذها:

- إنهاء كلّ العقوبات الاقتصادية التي تُؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء في بلدان مثل إيران وفنزويلا.
- إلغاء الديون حتى تستطيع البلدان المديونة استخدام هذه الموارد لمواجهة الأزمة الصحيّة.
- تقديم مساعدات أكثر (هبات وليس قروض ودون شروطٍ نيوليبرالية) لبلدان الجنوب الأكثر تضرراً من الجائحة.
- تعليق العمل بنظام محاكم الاستثمار والإجراءات التجارية الظالمة التي تُمثّل عبئاً مالياً على الدول كما تقوّض قدرتها على إيلاء الأولوية للحاجيات العامة.

- حظر براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية للثقافات والأدوية.

تُظهر هذه الأزمة إخفاقات ومظالم النظام الرأسمالي العالمي:

كشفت كوفيد-19 مواطن الضعف الهائلة للنظام الرأسمالي العالمي وما سببه من مظالم. من المهم أن نفهم هذا حتى نمنع مستقبلًا انتشار الجوائح، وكيفية التعامل مع الأزمات القادمة كأزمة التغير المناخي.

كشفت كوفيد-19 ما يلي:

- نعيش في عالم غير عادلٍ حيث الملايين من البشر يعانون أوضاعًا هشة على خلفية انتماهم الطبقي أو العرقيّ أو نظرًا لنوعهم الاجتماعي. ونخضع لنظام اقتصادي عالمي قائم على الحيف، ما جعل بلدان الجنوب غير مستعدة للتعامل مع الجوائح.
- أدت ممارسات الزراعة الرأسمالية، مثل تزايد الاعتداءات على الغابات وعلى النظم الإيكولوجية الضعيفة الأخرى، إلى وصول مسببات أمراض (جراثيم وفيروسات والخ) أكثر خطورة مما عرفناه إلى بيئتنا كبشر.
- سلسلة إمدادات عالمية مبنية على تحقيق أقصى قدرٍ من الأرباح للشركات بدلاً من ضمان توفير السلع الأساسية بشكل آمن وسلس.
- شبكة أمان اجتماعي ضعيفة وممزقة غير قادرة على دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية الذين تأثروا بالاضطرابات التي سببتها الجائحة.
- أزمة عدم استقرار تمسّ ملايين البشر الذي لا يملكون أعمالًا ثابتة أو وظائف نظامية، على سبيل المثال: ما يُطلق عليه في بلدان الشمال سوق العمل المستقلّ (Gig economy) وفي بلدان الجنوب الاقتصاد الموازي، الذين تُركوا دون دخل وفقدوا تقريبًا شبكة أمانهم الاجتماعي بعد أن اختفى زبائنهم.
- أزمة مُشردين، إذ يجد الملايين من الناس أنفسهم مُهدّدين بفقدان الخدمات التي كانوا يتمتعون بها، كما أنهم في خطر أكبر من غيرهم بسبب متاعبهم الصحية المُزمنة.
- نظام صحيّ تمّ اضعافه منهجيًا عبر سياسات التقشف والخصخصة. فلم تُعد الخدمات الصحية متاحة للجميع، كما يجدر التنبيه أن معظم عملة القطاع نساء وأشخاص غير البيض.
- فشل صناعة الصيدلة، المُنفادة بدافع تحقيق الأرباح، في الاستثمار كفاية في التلقيح والأدوية التي تُعالج وتقي من الفيروسات.
- العزلة الاجتماعية التي سببتها النيوليبرالية، ممّا يعني أنّ الكثير من الناس بصددٍ مواجهة هذه الجائحة لوحدهم ودون أيّ نظام دعم اجتماعيّ.

يجب أن نَحذر من القوى الرجعية التي ستسعى للتربح من هذه الأزمة

في كلّ أزمة يوجد أولئك الذين يبحثون عن الانتفاع منها. ولذا علينا أن نكون يقظين حتى نكشِفهم ونمنعهم من الاستفادة من هذه الأزمة الاجتماعية.

علينا بالأخصّ التصدي للشركات الكبرى التي تسعى للربح، مثل عمالقة صناعة الأدوية ومُسدي الخدمات الصحية الخواص. يجب علينا كذلك التصدي للسياسيين الرجعيين والعنصريين الذين يستغلون هذه اللحظة لإلقاء

اللوم على الصينيين والمهاجرين وغيرهم من الأقليات الإثنية، ولوضع أجنُدتِ رجعية وكارهة للأجانب تحرّم النَّاس من حقوقهم الإنسانية.

أخيراً، ينبغي ألاّ نسمح بأن تجعلنا اللحظة الراهنة نُطع مع الرقابة والأعمال العسكرية أو الإجراءات التسلطية التي تُحد من الحريات وتقوّض الديمقراطية. يجب أن تترافق إجراءات الرقابة والتقييد بآليات للمساءلة الديمقراطية حتى يقع التقييم باستقلالية إن كانت الإجراءات المُتخذة ضرورية أم لا، وحتى يُضمن إلغاءها حين تُتاح الفرصة.

يجب أن تخضع المشاركة العسكرية بشكل صارم للرقابة الطبية المدنية، مع تسخير الموارد والمعدات العسكرية لخدمة احتياجات الصحة العمومية. ينبغي كذلك - خلال هذه الفترة من التدابير غير المسبوقة التي اتخذتها الدولة - أن يكون أيُّ جمعٍ للمعطيات الشخصية محدوداً وظرفياً ومقتصرًا على المعلومات ذات العلاقة باحتياجات المجال الصحي.

قد تكون التدابير التقييدية المُتخذة الآن مناسبة، كاستجابة قصيرة الأمد لحالة الطوارئ الصحية العامة، ولكن لا يجب السماح بأن تتحوّل إلى المعيار الجديد إثر السيطرة على الأزمة.

تُظهرُ استجابتنا للأزمة وجودَ بديلٍ شعبيٍّ للنيلولبيرالية والظلم العالمي.

يُظهرُ كوفيد-19 أنّ النيلولبيرالية دفعت الكثيرين إلى قبول مُسلمة عدم وجود بديلٍ، فحرمتنا من الأدوات الأساسية والسياسات اللازمة لمواجهة الظلم والأزمات النسقية الراهنة. أظهرت هذه الأزمة كذلك بأننا في حاجة لسياسات جذرية، وبأنه من الممكن انتهاجها. تُفصح قدرة الدول المثيرة على أن تتخذ، في ظرف سويغات، قرارات وسياسات كانت تُعتبر مستحيلة سياسياً، عن امكانية الاستجابة لمطالب العلماء ومعالجة أزمة المناخ بسياسات جريئة وطموحة بحلول سنة 2030. كما سيكون من الضروري حماية سُبل عيش النَّاس في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي ستنتج عن هذه الجائحة.

أُتخذت بالفعل العديدُ من الإجراءات التي تُبرزُ قدرتنا على معالجة الأزمات الكثيرة التي نواجهُ اليوم:

- ضمان مداخلٍ وتأمينات للناس يبيّن إمكانية التمتع بشبكة أمان اجتماعي أقوى.
- وقف عمليات الطرد وحرمان النَّاس من المرافق الأساسية يُظهرُ قدرتنا على الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية كالحق في الماء الصالح للشرب وباقي الخدمات العمومية.
- إصدار التعليمات للشركات بإنتاج أجهزة التنفس الاصطناعي ومجهودات أصحاب المهن الحرة ورائدي الأعمال والحرفيين لتعديل وتكييف التكنولوجيا من أجل إنقاذ حياة النَّاس، يشيرُ كلُّ هذا إلى إمكانية إحداث ثورة صناعية خضراء ووضع أنظمة جديدة للملكية الفكرية. أنظمة تخلق التكنولوجيا والمعرفة للصالح العام، بدلاً من الربح الخاص.
- يبرهنُ الاستحواذ المؤقت الذي قامت به إسبانيا على مؤسسات الخدمات الصحية الخاصة بأن رعايةً صحيةً شاملةً خاضعةً لسيطرة السلطات العمومية هي أمرٌ أخلاقي وعقلاني.

- يُظهر التضامن الذي أظهره الأطباء الصينيون والكوبيون لنظرائهم الإيطاليين قوّة التضامن العابر للحدود مقابل مساعي ترامب لتأمين اللقاح للأميركيين وحدهم.
- تُبرزُ ممارسات موزّعي المنتجات الفلاحية الايكولوجية والمحليّة والمزارعين والتعاونيات في فرنسا وإسبانيا، حين أوصلوا المواد الغذائية لأولئك الذين لا يستطيعون مغادرة منازلهم، قدرة الأنظمة الغذائية المحليّة على التكيف والمساعدة في رعاية الأشخاص الأكثر احتياجًا.

علينا أن نتذكر بأنّه وعلى الرغم من اتساع نطاق وتأثير هذه الوضعية الطارئة، إلا أنه هناك العديد من الأزمات الصحيّة الموجودة بالفعل والتي لا تجلب انتباهًا كافيًا. يُقتلُ السُّلُّ على سبيل المثال 1,5 مليون شخص في السنة الواحدة في بلدان الجنوب. أكثر من 800.000 شخص يموتون كل سنة بسبب عدم حصولهم على الماء الصالح للشرب وأنظمة الصرف الصحي. يُسجَلُ يوميًا حول العالم مقتل 137 امرأة من قبيلٍ أُحدٍ أفراد عائلتها. ينبغي إذن أن نُكرّس نفس الالتزام والمجهود في التصدي لهذه الأزمات الاجتماعية والصحية المُستمرة إلى حدّ هذه اللحظة.

رغم عقودٍ من النيوليبرالية، أظهرت هبات ملايين من البشر حول العالم بأنّ حسّ التضامن والعطف لا زال مُتأصّلًا في النّاس: مجموعاتٌ تعاونٍ متبادل، ابتكارٌ طرق لمساعدة الجيران واجتماعاتٌ عبر الإنترنت للدفع نحو سياسات تُصنّف في مصلحة الفئات الأكثر هشاشة. باختصار، أظهر كوفيد 19 أنّ عالمًا مُختلفًا مُمكنٌ فعلاً.

فلنُجعل لحظة التضامن هذه لحظة دائمة: لنُنشئ منظومات وهايكل، ولنتبنّى سياساتٍ تضمن دائمًا حماية ضحايا التهميش وتُتيح للجميع العيش بكرامة.

التضامن هو العلاج والعدل هو اللقاح.